

آلية إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة بين النص والواقع

-القطاع المحفوظ سهل واد مزاب أنموذجا-

The mechanism for preparing the permanent plan for the safeguarding and enhancement the safeguarded sectors**Case of the preserved sector of the M'zab Valley**د. محمد جودي^{1*}، دحماني بلقاسم، طالب دكتوراه²¹ جامعة الجلفة (الجزائر)، mhd.djoudi@univ-djelfa.dz² جامعة الجلفة (الجزائر)، belgacem4545@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023 /05/24 تاريخ النشر: 2023/09/01

ملخص: تتناول هذه الدراسة موضوع الحماية القانونية للممتلكات الثقافية في الوسط الحضري والريفي الآهل بالسكان من خلال إنشاء القطاعات المحفوظة، ومدى نجاعتها من خلال تجربة وادي مزاب بولاية غرداية، والوقوف على تعقيدات وتشابك المصالح والقوانين إلى جانب عدم الالتزام مع تجاهل تام لخصوصية المنطقة.

توصلت الدراسة إلى وجود خلل كبير في تطبيق هذا النوع من الحماية خاصة التأخر الكبير في إعداد المخطط الدائم، فبعد إنشاء القطاع المحفوظ سنة 2005 ما تزال الدراسة إلى الآن قيد المتابعة والتحفظات المقبولة أحيانا والمبهمة أحيانا أخرى، وهو ما أعطى الفرصة لحركة تنموية أضرت بالمواقع الأثرية بشكل عام إلى جانب النشاط العمراني الفوضوي داخل حدود القطاع المحفوظ.

كلمات مفتاحية: حماية قانونية، القطاع المحفوظ، المخطط الدائم للحفظ، الممتلكات الثقافية، وادي مزاب.

Abstract: This study deals with the issue of legal protection of cultural properties in the populated urban and rural areas through the establishment of preserved sectors, and the extent of their efficacy through the experience of the "Oued Mzab" in Ghardaia province, and to identify the complexities and intertwining of interests and laws as well as non-compliance with a complete disregard for the specificity of the region.

The study found a major flaw in the application of this type of protection, especially the great delay in preparing the permanent plan. After the establishment of the preserved sector in 2005, the study is still under reviewing and reservations which are sometimes accepted and sometimes ambiguous, which gave the opportunity for a development movement that seriously damaged archaeological sites in general. besides the chaotic urban activity within the confines of the preserved sector.

Keywords: legal protection ; the preserved sector ; the permanent plan for preservation ; cultural property ; Oued Mzab.

1- مقدمة

نال وادي مزاب شهرة عالمية بقصوره وآثارها التي ما تزال تنبض بالحياة ويمارس سكانها تفاصيل حياتهم اليومية من الواحة مروراً بساحة السوق صعوداً نحو المسجد، وهذا ما أهله ليكون تراثاً عالمياً للإنسانية سنة 1982م بعد أن صنف تراثاً وطنياً سنة 1971م، وبعد مرور كل تلك السنوات ظهرت الحاجة إلى تكييف وترقية تصنيف وادي مزاب إلى قطاع محفوظ سنة 2005م كونه تراثاً أهلاً بالسكان ويشهد كثافة سكانية معتبرة لها متطلبات كثيرة ومتشعبة فرضت حركية تنموية شاملة زادت من تعقيد حماية والتكفل بالتراث الأثري بالمنطقة، خاصة في ظل التأخر الكبير في إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاع المحفوظ (PPSMVSS) بسهل واد مزاب، وهنا نجد أنفسنا أمام تساؤل كبير عن مدى نجاعة ونجاح هذا النوع من الحماية القانونية لتراث مادي في وسط يشهد حيوية تنموية متسارعة بعد مرور سبعة عشر سنة من تاريخ إعادة تصنيفه.

إجابة على هذه الإشكالية الرئيسية نجد أنفسنا أمام مجموعة من الفرضيات يتقدمها وجود فراغ قانوني لم يأخذ خصوصية سهل واد مزاب بعين الاعتبار، أو أن هناك مشكل تقني بين المؤسسات والقطاعات الشريكة أدى إلى هذا التأخر الكبير، كما يمكن أن يكون تأخر ناجم عن فهم خاطئ للنصوص في قراءتها وتطبيقها. إلى جانب تماطل الهيئات المعنية وتصادم مصالحها.

نهدف من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم المحطات التي مرت بها حماية تراث المنطقة وصولاً لآخر تصنيف له، والوقوف على أهم ما في هذا النوع من الحماية وما قدمه من إضافة لتعزيز الحركية التنموية، إلى جانب الوقوف على أبرز المعوقات والأخطاء التي من شأنها تأخير أو تعطيل العملية ككل، للخروج بمجموعة من المقترحات والحلول التي من شأنها تذليل العقبات اعتماداً على منهج تاريخي وصفي، بتتبع التطور التاريخي لعملية الحماية القانونية لوادي مزاب ودراسة المشكلات العلمية القانونية والإجرائية للوقوف على أصل المشكلة وتحديد أسبابها.

2. لمحة عامة عن سهل وادي مزاب:

1.1 الموقع والحدود:

ذكر "إدموند قوفيون. Edmond Gouvion" أن وادي مزاب ينتمي إلى الحوض الشرقي للصحراء الجزائرية الذي يحده -أي الحوض الشرقي- شمالاً جبال الأطلس الصحراوي، ومن الغرب والجنوب الغربي قورارة وتوات، ومن الجنوب الأهقار والطاسيلي، ومن الشرق الحمادة الحمراء ومنطقة غدامس¹، وحسب "مارسل ميرسييه. Marcel Mercier" يقع وادي مزاب شمال الصحراء الجزائرية ضمن ما يعرف بمنطقة الشبكة، هذه الأخيرة تعني تلك المساحة المحصورة بين خطي العرض 32° و 20° 33° شمالاً، وخطي الطول 4° 0' و 30° 2' شرقاً، على مساحة قدرها 8000 كلم².

-القطاع المحفوظ سهل واد مزاب أنموذجا-

تعد هذه الرقعة التي ذكرها الباحثون رقعة شاسعة لا تمثل المساحة الموجودة بها قصور وادي مزاب، فكان من الضروري ضبطها ضبطا دقيقا كي تحدد المساحة التي يوجد بها هذا التراث المصنف كتراث عالمي كما نعلم سنة 1982م من طرف اليونيسكو، وبالتالي تم تصنيف سهل وادي مزاب وفقا لقانون التراث الجزائري رقم 98/04 المؤرخ في 15 جوان 1998 كقطاع محفوظ، وتبعاً لذلك حددت مساحة وحدود الموقع بما يتوافق والمساحة المطلوب حمايتها، وحسب المرسوم التنفيذي رقم 05-209 الصادر بتاريخ 04 جوان 2005 والمتضمن إنشاء وتحديد حدود القطاع المحمي لسهل وادي مزاب، والتي عينت وفق نقاط محددة ووردت بالترتيب كما يلي³:

- من الشمال الشرقي باتجاه الشمال الغربي المساحة المسماة حمرايات والتابعة لبلدية العطف باتجاه عالية وادي لبيض التابع لبلدية الضاية بن ضحوة مرورا بنقاط تقاطع وادي أزويل، والطريق الوطني رقم 01 على بعد 01 كلم من مدينة غرداية ووادي العديرة.

- أما من الجنوب الشرقي باتجاه الجنوب الغربي، من عالية وادي لبيض (بلدية الضاية بن ضحوة) باتجاه مصب الوادي في السد الكبير للعطف، مرورا بتقاطعات وادي أريدان، وادي التوزوز، وادي بلغنم، وادي نتيسه، والطريق الوطني رقم 01 على مسافة 04 كلم من مدينة بنورة.

- إلى الشرق على مسافة 1.5 كلم حتى مصب الوادي في السد الكبير للعطف.

- إلى الغرب على مسافة 1.5 كلم حتى عالية سد الضاية بن ضحوة.

بمساحة إجمالية قدرها حوالي 52 كلم²، فيما أشار المسؤول المكلف بملف القطاع المحفوظ على مستوى ديوان حماية واد مزاب وترقيته إلى أن المساحة تتجاوز ذلك بكثير بعد التأكد من ذلك، حيث تصل حدود 156 كلم²، ومعدل ارتفاع 500م عن سطح البحر.

تعد مدينة غرداية عاصمة لسهل وادي مزاب وأهم مدنه كما أنها عاصمة للولاية، حيث تبعد عن العاصمة بمسافة 600 كلم جنوبا، و 300 كلم عن المنيعه، و 200 كلم عن ورقلة، و 1200 كلم عن تمنراست، و 300 كلم عن الجلفة.

أما بالنسبة لموقع المساحة المراد دراستها فهي تقع شمال قصر غرداية على ضفة الوادي وبمسافة قدرها 1.5 كلم تقريبا بالمنطقة المسماة حي 450 مسكن، وعليه فالموقع موجود بمنطقة تقع ضمن حدود الحماية لواد مزاب كقطاع محفوظ.

2.2 لمحة تاريخية:

يخيل من أول وهلة لمن لا يعرف منطقة وادي مزاب من خلال المعطيات الجغرافية والمناخية خلوها من الحياة، إلا أن الواقع أثبت غير ذلك، حيث تؤكد الدراسات الأثرية للمنطقة عكس ذلك، فالحياة دب فيها منذ عصور ما قبل التاريخ، خاصة بعد الدراسات التي أجريت بداية من الثلاثينات مثل جين "موريل. Jean Morel" و "بيير روفو. Pierre Roffo" و "جينات أوماسيب. Ginette Aumassip" وغيرهم، وشملت هذه الدراسات عملية الجرد والرفع الأثري

لهذه النقوش الصخرية بغرض دراستها، وهي نقوش تشمل أشكال ومواضيع متنوعة منها ما تم تحديده ومنها ما يزال غامضاً، إلى جانب الاهتمام بالصناعات الحجرية وجمعها ودراستها هي الأخرى، ودراسة مجرد المعالم الجنائزية.

أكد "بيير روفو. Pierre Roffo"⁴ بناء على ما وجده من أدوات حجرية، ونقوش صخرية في أكثر من موقع تعود للعصر الحجري الأول، حيث ألقى في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر ما قبل التاريخ المنعقد بفرنسا عام 1934م محاضرة بين فيها حصيلة بحوثه الميدانية في بلاد الشبكة، أين أحصى إحدى عشرة محطات تعود إلى هذا العصر ، ووصف خلاله ما جمع من أدوات قاربت 2956 أداة، وهي ليست كلها بوادي مزاب بل موزعة على تلك المحطات التي اكتشفها، أضف إلى ذلك غنى المنطقة بالنقوش الصخرية⁵، والتي تراوحت مواضيعها بين الرسوم الحيوانية والهندسية ورسوم لبعض أعضاء الجسم البشري مثل اليد والرجل⁶، كما أشار "هنري لوت H. L'hote" إلى جمعه لعدد معتبر من الصناعات الحجرية عبارة عن فؤوس ذات الوجهين ذات لمسات آشولية⁷.

عثر في وادي مزاب تحديداً على عدة معالم أثرية تعود لفترة ما قبل التاريخ، فعلى سبيل المثال تم تحديد مواقع في كل من غرداية، بني يزقن، العطف والضاية بن ضحوة، فبداية من عام 2000م قام بعض الباحثين الجزائريين ولأول مرة أمثال الباحث "نجيب فرحات" عن المركز الوطني للبحث في ما قبل التاريخ، والذي عاين منطقة "تاونزة" المطلة على مشارف واحة قصر بني يزقن، كما قامت الباحثة "مليكة حاشيد" عام 2004م بمعاينة موقع بن هيكل "عطفة الكتبة" الذي يبعد نحو 10 كلم عن مدينة ضاية بن ضحوة على ضفاف "وادي لعديرة"، وإجمالاً نسبت هذه المكتشفات للفترة الممتدة بين سنة 5000 ق.م و3000 ق.م⁸.

ومن بين أهم المواقع الأثرية لفترة ما قبل التاريخ هناك موقع أو خيرة نواحي قصر العطف، وموقع تاونزة على ضفاف واحة قصر بني يزقن، وموقع قصر نابا السعد على ضفاف الوادي جنوب-غرب قصر غرداية، وموقع بن هيكل على ضفاف وادي لعديرة نواحي الضاية بن ضحوة، منطقة بوهراوة على ضفاف الوادي جنوب قصر غرداية، هناك أيضاً محطة مرمرات الموجودة بضفاف الوادي بمنطقة بوهراوة من الناحية الشمالية لقصر غرداية.

لم تشهد المنطقة أي استقرار للرومان خلال الفترة القديمة، في حين كانت هناك العديد من الدلائل التي تشير إلى التواجد البشري خلال فجر التاريخ والفترة القديمة.

لم تعرف المنطقة كغيرها من مناطق الصحراء أي نوع من أنواع التواجد الروماني، فيما كانت منطقة عبور لقوافل القبائل الزناتية، وقد بقي التوسع الروماني على حدود واد جدي بالصحراء الجزائرية⁹، كما أشار البعض من الباحثين¹⁰ إلى وجود أقوام الجيتول أو الميلانو جيتول أو الإثيوبيين، كانوا يرتادون هذه المنطقة بعيداً عن سلطة الشمال.

يذكر لنا ابن خلدون في كتابه ما نصه : " .. من بني واسين هؤلاء بقصور مصاب على خمس مراحل من جبل تيطر في القبلية لما دون الرمال على ثلاثة مراحل من قصور بين ريغة وهذا الاسم للقوم الذين اختطّوها ونزلوها من شعوب بادين وضعوها في أرض حرّة على إحكام وخراب ممتعة في مسارحها بين الأرض المحجرة المعروفة بالحماة في سمت العرق متوسطة فيه، قبالة تلك البلاد على فراسخ في ناحية القبلية، وسكانها لهذا العهد شعوب زناتة، وإن كانت شهرتها مصاب..."¹¹، إن

-القطاع المحفوظ سهل واد مزاب أنموذجا-

بني مزاب وإخوتهم من بني بادين: بنو عبد الواد وبنو توجين وبنو زردال ... من قبيلة زناتة البربرية لما فشلت ثورتهم ضد قبيلة كتامة، ثم من بعدهم صنهاجة التي طبّق ملوكها توصيات المعز لدين الله الفاطمي في النصف الأخير من القرن الرابع الهجري نزحت زناتة إلى شمال الصحراء فانتشروا في ما بين الزّاب وملوية حتى الجنوب واستقرّوا بها وعمروها¹².

كان بني معتزلة يغلب عليهم طابع البداوة والبساطة ونظام حياتهم يعتمد على تربية المواشي بالدرجة الأولى وعلى الزراعة بالدرجة الثانية¹³، كما توجد بعض القرى والمداشر التي اندثرت ولم يبق منها إلا بعض آثارها، والتي لا يعرف عنها إلى حد الآن إلا القليل والمتعلق خاصة بأسمائها ومواقعها نذكر منها "مَمَزْرَتْ"، "تُرْشِي"، "وَأَكُونَاي" ¹⁴، ومن ذلك ما ذكره الشيخ إبراهيم مطياز عن قرية بوهراوة شمال شرق غرداية، حيث كانت معمورة بالمعتزلة انقرضت ولم يبق لها أثر¹⁵، وفي إشارة إلى العلاقة بينهم وبين الرستميين أكد أن العلاقة كانت متوترة إلى درجة أنهم دخلوا في حروب ضدهم.

في أوائل القرن 5هـ توالى الجفاف وضائق الحياة بالناس لاسيما أصحاب الماشية منهم فلم يجدوا منتجعا لإنقاذ ماشيتهم غير بادية بني مصعب¹⁶، وفي سنة 420هـ وبعد أن غص أريغ بسكانه وقع اختيارهم على وادي مزاب، ليقرروا النزوح عام 422 هـ ويحلوا ببلدة العطف المعمورة بالمعتزلة¹⁷، وقامت بين الطائفتين مناوشات عديدة أوقعت الكثير من الضحايا وذلك أواخر القرن الخامس الهجري¹⁸.

توافدت أقوام أخرى فيما بعد، والتي كانت هجرتها نتيجة أحداث كسقوط دولة بني مدرار في سجللماسة عام 976م، ووصول بني هلال إلى المغرب عام 1050م، هذا بالإضافة إلى ما عرفته سدراتة من غزو وتهديم كالذي حدث عام 1075م على يد أحد أمراء قلعة بني حماد ونقصد به المنصور بن الناصر، والغزو الثاني 1229م بقيادة يحيى بن إسحاق الميورقي المعروف بابن غانية في ثورته ضد الموحديين، لتدمر نهائيا عام 1274م¹⁹، كما أن المنطقة استقبلت هجرات أخرى لأفراد وعائلات على مر القرون من المناطق المجاورة والتي سبق ذكرها، بل حتى من مناطق بعيدة عن الشبكة فهناك من جاء من قصور بني خفيان قرب المنيع، قصر البخاري، المدينة، وادي غنيم قرب الأبيض سيدي الشيخ، جبل نفوسة، جربة، سجللماسة، فقيق، والساقية الحمراء²⁰ وغيرها من الأماكن.

بقدم الإباذيين أسست قرى جديدة كتلك التي أسست عام 1004م وتدعى **أَغْرَمُ أَنْوَادَاي** بين مليكة الحالية والوادي على سفح الجبل، وقد خربها أولاد عبد الله عام 1123م ولم يبق سوى مسجدها، وكان السكان يسكنون أسفل عند المسجد الذي على الوادي فوق البنانيان المعد لعمال الفخار لينتقلوا إلى حيث هم اليوم، وفي عام 1012م أسس "خليفة بن أبغور" مدينة العطف، وكانت إذ ذاك تسمى "تَاخْنِينْتُ" التي تعني المكان المنخفض²¹، وسكنت هذه القرية ثلاث عشرة عائلة أصلها من المعتزلة²²، وخليفة بن أبغور هذا هو جد قبيلة موجودة بالعطف مازالت تحمل اسمه إلى اليوم، كما يحتمل أنها أسست عام 403 هـ وقبل أن تأسس سكن أهلها الخيام، وكان الإمام عبد الله محمد بن بكر يزور المنطقة في هذه الفترة، وربما كان خليفة بن أبغور أحد تلاميذه أو أحد أتباعه من بني مصعب²³، وقد كان ذلك قبل زوال سدراتة

بقرنين، ويذكر الشيخ أطفيش في الرسالة الشافية أن أهل العطف كانوا موجودين في قرية اسمها "أَعْرَمَ نَتَالُزُضِيَتْ" ويعني هذا الاسم قرية الصوف²⁴، واندحرت إلى جانب "أَوْخَيْرَة" و"أَعْرَمَ نَوْلَاوَال"، وتوجد إلى الآن مقبرة المعتزلة المحصنة بالعطف.

تأسست بنورة العام 1065م، وتدعى "آث بُوُورُز" وهو اسم قبيلة، وهناك من يرى أنها أسست عام 1046م كما أن هناك من يرجح عام 1047م كسنة تأسيس لها، وأول من سكنها أولاد أبي عيسى وقيل أن جماعة بني مطهر التي هاجرت من سدراتة هي التي أسستها²⁵.

تلى ذلك تأسيس غرداية العام 1053م، وكان بابا والجمة محمد بن يحيى، الشيخ أبو عيسى بن علوان، والشيخ بابا السعد أول من سكنها لينظم إليهم من هاجر من ليبيا، جربة، ورجلان، وأريغ²⁶، كما أن هناك رأي يرجع تاريخ تأسيسها إلى عام 1085م²⁷، وعن تأسيس "مليكة" والتي تدعى "آث مُلِيْشْت" جاء من بعد ذلك لكن على مرحلتين، فكانت الأولى قد بنيت فيها في مكان يدعى "أغرم أنواداي" وذلك عام 1018م، إلا أنها زالت واندحرت عام 1123م، وفي مرحلة ثانية قامت الجماعة النفوسية الإباضية التي جاءت مهاجرة من ليبيا وذلك عام 750هـ وعلى رأسها أبو دحمان ويروى بن سليمان²⁸ بتأسيسها القصر الحالي، ويرجح رأي آخر التأسيس في العام 1355م²⁹.

مع بداية القرن 8هـ وفي عام 1321م تحديدا اندمجت خمسة قرى قديمة على مقربة من المدينة الحالية وهي : "بُوكِيَاو"، "تُرْشِين"، "أَجُونَاي" و"تَفِيلَاْلَت"، وقيل أن عدد سكان القرى التي أوجدت "بني يزقن" قديما كانت تمثل نصف عدد سكان الإباضية في مزاب³⁰.

يرجع هذا التعدد في المدن كما تذكر بعض المصادر التاريخية إلى عدة عوامل منها ما هو دفاعي ومنها ما تعلق باتساع العمران وكثرة السكان، ومنها ما كان نتيجة لخلافات بين بعض القبائل والعشائر والتي لا يتسع المقام لذكرها مفصلة.

من خلال هذه اللوحة نخلص إلى أن عمران الشبكة لم يكن دفعة واحدة وبصفة جماعية وإنما كان تعاقبا وفي فترات امتدت فيها الهجرة من هنا وهناك طيلة قرنين أو ثلاثة قرون³¹، والمنطق لا يقبل أن توجد في هذه الفترة القصيرة من الزمن وفي هذه الرقعة الضيقة التي لا يزيد طولها عن ثمانية كيلومترات خمسة قرى بهذه السرعة على واد واحد³²، ولأن هذه القرى كانت في أول أمرها في وطن لا يجاوره أعداء يفكرون في الاعتداء والسيطرة عليه، ولم يكن همهم إنشاء دولة تنافس الدول الأخرى ولم تكن حياتهم معقدة بالتحضر والتمدن فتحتاج إلى جهاز إداري، بل كانوا على البساطة بما كان في كل شيء ذلك ما سمح لكل قرية أن تستقل بشؤونها، ولكن بمرور الوقت انتقلت السلطة من بين يدي رؤساء القبائل إلى الهيئات الدينية دون معرفة تاريخ هذا التحول بالتحديد.

لم تكن الحلقات التي نظمها الشيخ أبو عبد الله محمد بن بكر ولا التي نظمها الشيخ أبي عبد الله وتلميذه الربيع سليمان بن يخلف (ت: 471هـ/1079م) وكذا تلميذه أبي الخطاب عبد السلام منصور بن وزجون تهدف إلى السيطرة على المجتمع الإباضي أي أن هدفها تربوي وليس سياسيا.

-القطاع المحفوظ سهل واد مزاب أمودجا-

في القرن 6 الهجري ساهم أبا عمار عبد الكافي الوجلاني في الإعداد النهائي لحلقة تدعى حلقة العزابة، هذه الحلقة التي أخذت زمام الأمور لتسيير المجتمع الإباضي إلا أن هذا النظام لم يكن موجودا بعد في النصف الأول من القرن 7هـ/13م³³.

3. التطور الكرونولوجي لتصنيف وحماية سهل وادي مزاب:

عرف سهل وادي مزاب خلال الفترة الاستعمارية اهتماما بالتراث المعماري للمنطقة من خلال تصنيف سور قصر بني يزقن كتراث عالمي للإنسانية من طرف اليونيسكو سنة 1959م وهو سور دفاعي طوله 1525م وارتفاعه 3م وعرض قاعدته 1م أما في القمة 20سم³⁴.

تواصل هذا الاهتمام من خلال البحوث والدراسات الفرنسية إلى ما بعد الاستقلال ولكن دون تصنيف لهذه المعالم، وخلال هذه الفترة انصب اهتمام الدولة الجزائرية بتراث سهل وادي مزاب وتبعاً للقرار المؤرخ في 2 ربيع الثاني عام 1388 الموافق 28 يونيو سنة 1968 المتضمن فتح الإجراءات الخاصة بتصنيف وادي مزاب بين الأماكن التاريخية، وبذلك يتم تصنيفه كتراث وطني سنة 1971م تبعاً للقرار الوزاري المؤرخ بـ 26 يونيو 1971م الصادر بالجريدة الرسمية لسنة 1971 العدد 75 الصادرة بتاريخ 14 سبتمبر 1971م، وبعد هذا التصنيف وبالنظر للأهمية التي يكتسبها تراث سهل وادي ميزاب تم تصنيفه كتراث عالمي للإنسانية سنة 1982م.

تميز وادي مزاب بكونه آهل بالسكان ويعرف حركة كبيرة على كل الأصعدة تماشياً مع التنمية الشاملة التي مرت بها الجزائر طيلة هذه العقود، حيث أصبح لزاماً على السلطات إيجاد نوع من الحماية القانونية للتوفيق بين التنمية والتراث الثقافي، وهو ما أفرزه قانون التراث رقم 04-98 المؤرخ بـ 15 يونيو 1998م والصادر بالجريدة الرسمية العدد 44 الصادر بتاريخ 17 يونيو 1998م حيث أدرج نوعاً جديداً من الحماية تحت مسمى القطاع المحفوظ والخاص بحماية المجموعات العقارية الحضرية أو الريفية مثل قصور وادي مزاب والتي تعرف غلبة سكانية تزيد عن 50.000 نسمة، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم مرسوم تنفيذي رقم 05-209 ماضي في 04 يونيو 2005م والصادر بالجريدة الرسمية العدد 39 المؤرخة في 05 يونيو 2005م تم إنشاء القطاع المحفوظ لسهل وادي مزاب وتعيين حدوده التي سبق الإشارة إليها في حديثنا عن جغرافية وادي مزاب.

4. مفهوم ومضمون القطاع المحفوظ:

القطاعات المحفوظة هي نوع من أنواع الحماية القانونية التي تستجيب لخصوصية التراث الثقافي الواقع في وسط حضري أو ريفي آهل بالسكان مثل ذلك القصبات، المدن، القصور، القرى والمجمعات السكنية التقليدية المتميزة بغلبة المنطقة السكنية فيها كما سبق وأشرنا، إلى جانب ما يميزها من تجانس ووحدتها المعمارية والجمالية، أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية أو تقليدية من شأنها أن تبرر حمايتها وإصلاحها وإعادة تأهيلها وتثمينها.

يمكن أن يتم اقتراح القطاعات المحفوظة بناء على طلب من الجماعات المحلية أو الحركة الجموعية بحال على الوزير المكلف بالثقافة، وتنشأ هذه القطاعات المحفوظة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية، وتعين حدودها بمرسوم يتخذ بناء على تقرير مشترك بين الوزراء المكلفين بالثقافة، الداخلية والجماعات المحلية، البيئة، التعمير والهندسة المعمارية. وتبعاً لذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم 05-209 المؤرخ بـ 04 يونيو 2005م، والمتضمن إنشاء القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب وتعيين حدوده وفقاً لمخطط مرفق بأصل هذا المرسوم.

نشير إلى أن استحداث القطاعات المحفوظة ما هو إلا بداية العمل يليه استحداث المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاع المحفوظ هذا الأخير محل مخطط شغل الأراضي POS، ونشير هنا إلى أن الموافقة على تلك المخططات يكون من خلال مرسوم تنفيذي بالنسبة للقطاعات المحفوظة التي يفوق تعداد سكانها 50.000 نسمة، في حين تكون الموافقة على المخططات الخاصة بالقطاعات المحفوظة التي يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة من خلال قرار وزاري مشترك ولكن عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية³⁵.

يحدد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاع المحفوظ القواعد العامة وارتفاعات استخدام الأراضي التي يجب أن تتضمن الإشارة إلى العقارات التي تكون محل هدم أو تعديل، أو التي فرض عليها الهدم والتعديل، كما يحدد الشروط المعمارية التي يتم على أساسها المحافظة على العقارات والإطار الحضري، وكل هذا في إطار احترام الأحكام العامة المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU، كما ينص على إجراءات خاصة للحماية خاصة بالنسبة للممتلكات الثقافية العقارية المسجلة في قائمة الجرد الإضافي، أو في انتظار التصنيف أو المصنفة والموجودة داخل القطاع المحفوظ³⁶.

5. دراسة وإعداد المخطط الدائم للحفظ والاستصلاح:

يتقرر إعداد المخطط الدائم للحفظ والاستصلاح للقطاع المحفوظ (PPSMVSS) بمداولة من المجلس الشعبي للولاية المعنية بناء على طلب من الوالي بعد إخطاره من وزير الثقافة، ويعلم الوالي السيد رئيس أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية، كما يرسل نسخة من مداولة المجلس الشعبي الولائي للوزير المكلف بالثقافة.

يسند مدير الثقافة للولاية، تحت سلطة الوالي وبالتشاور مع رئيس أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية، عملية إعداد المخطط الدائم إلى مكتب دراسات أو مهندس معماري مؤهل قانوناً، طبقاً للتنظيم الخاص بالأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية ونقصد بذلك المرسوم التنفيذي رقم 03-322 المؤرخ في 05 أكتوبر 2003م المتضمن ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية، حيث يكون المهندس المعماري معتمد وحامل لصفة مهندس معماري مؤهل في المعالم والمواقع للمهندسين المعماريين الحائزين شهادة جامعية ما بعد التدرج في ميدان حفظ المعالم والمواقع واستصلاحها الذين يثبتون خبرة مهنية³⁷.

يقوم مدير الثقافة بإطلاع مختلف رؤساء غرف التجارة والحرف والصناعة التقليدية والفلاحة ورؤساء المنظمات المهنية وكذا الجمعيات التي ينص قانونها الأساسي على حماية الممتلكات الثقافية وترقيتها بفحوى المداولة المتعلقة بإعداد مخطط حماية المواقع الأثرية واستصلاحها، وإعطائهم مهلة 15 يوماً بدءاً من تاريخ استلامهم الرسالة لإبداء رغبتهم في المشاركة

-القطاع المحفوظ سهل واد مزاب أنموذجا-

بصفة استشارية في إعداد مشروع المخطط الدائم للحفظ والاستصلاح، وبناء على ذلك يحدد الوالي بقرار قائمة الأشخاص المعنويين الذين أبدوا رغبتهم في المشاركة تبعا لتقرير يعده مدير الثقافة وينشره في يوميتين وطنيتين على الأقل³⁸.

يستشار وجوبا كل من مديرية التعمير والهندسة المعمارية والسكن، السياحة، الصناعة التقليدية، التهيئة العمرانية والبيئة، الأملاك العمومية، الشؤون الدينية والأوقاف، النقل، الأشغال العمومية، التجارة، الفلاحة والري، إلى جانب الهيئات والمصالح العمومية المكلفة بتوزيع الطاقة، توزيع المياه والتطهير، النقل، حماية الممتلكات الثقافية وتثمينها.

يتكفل مدير الثقافة على مستوى الولاية المعنية بالتعاون مع رئيس أو رؤساء المجالس البلدية المعنية بعقد جلسات للتشاور في مختلف مراحل إعداد المخطط مع مختلف الإدارات والهيئات العمومية والمصالح العمومية والجمعيات.

بعد الانتهاء من إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاع المحفوظ يتم المصادقة عليه بمداولة من المجلس الشعبي الولائي، ويقوم الوالي بتبليغ مشروع المخطط لمختلف الإدارات والمصالح العمومية والتي سبق أن ذكرنا استشارتها وجوبا، وبمهلها أجل 30 يوما ابتداء من تاريخ تبليغها لإبداء رأيها وملاحظاتها، وفي حال لم تجب خلال هذه الفترة يعد رأيها بالموافقة.

بعدها يتم الإعلان عن المخطط الدائم بقرار من الوالي على أن يتضمن مكان الإطلاع على المشروع، تعيين المحافظ المحقق أو المحافظين المحققين، تاريخ انطلاق مدة الاستقصاء العمومي وتاريخ انتهائه وكيفية إجراء الاستقصاء العمومي والذي يدوم 60 يوما، كما يرسل نسخة من القرار إلى الوزير المكلف بالثقافة على أن ينشر خلال فترة الاستقصاء بمقر الولاية والبلدية أو البلديات المعنية، كما تدون الملاحظات الناجمة عن الاستقصاء العمومي في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من طرف الوالي، كما يمكن الإدلاء بهذه الملاحظات شفهيًا أو كتابيًا للمحافظ المحقق، هذا الأخير هو من يكفل قفل سجل الاستقصاء عند انقضاء المهلة القانونية ويوقعه، ليباشر بعد ذلك إعداد محضر قفل الاستقصاء خلال مهلة 15 يوم الموالية ويرسله إلى الوالي مصحوبا بالملف الكامل للاستقصاء مع استنتاجاته، ويقوم الوالي بدوره بإبداء رأيه وملاحظاته خلال أجل 15 يوما ابتداء من تاريخ استلام الملف وبعد انقضاء هذا الأجل يعد رأي الوالي موافقا.

يخضع مشروع مخطط حماية المواقع الأثرية واستصلاحها، مصحوبا بسجل الاستقصاء ومحضر القفل واستنتاجات المحافظ المحقق وكذا رأي الوالي، لموافقة المجلس الشعبي الولائي، ويرسل الملف كاملا إلى وزير الثقافة، بعدها ينشر مخطط حماية المواقع الأثرية واستصلاحها بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بقرار من الوزير المكلف بالثقافة على أن يوضح القرار تاريخ وضع المخطط تحت تصرف الجمهور، المكان أو الأماكن التي يمكن الإطلاع فيها على المخطط، قائمة الوثائق المكتوبة والبيانية المكونة للملف، تاريخ بدء تنفيذ التدابير الواردة في المخطط، وتكلف مديرية الثقافة للولاية بالتشاور مع رئيس أو رؤساء البلديات المعنية بتنفيذ المخطط³⁹.

نشير هنا إلى أن الدولة قد استحدثت وكالة وطنية للقطاعات المحفوظة سنة 2011م تبعا للمرسوم التنفيذي رقم 02-11 المؤرخ في 05 يناير 2011م والمتضمن إنشاء وكالة وطنية للقطاعات المحفوظة وتحديد تنظيمها وسيورها، والتي هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقرها بالجزائر العاصمة، على أن تنشأ لها ملحقات عبر التراب الوطني عند الحاجة، أما عن مهمتها الرئيسية فتتمثل في ضمان تنفيذ المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة وتقييمها، كما تكون الوكالة صاحب مشروع مفوض، بموجب مقرر من السلطة المؤهلة، فيما يخص العمليات التي تساهم في تنفيذ المخطط الدائم لحفظ القطاعات المحفوظة وتأمينها، مما يعني أنها المسؤول المباشر عن تطبيق المخطط الدائم⁴⁰ وبالتشاور مع رئيس أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية⁴¹.

6. دراسة وإعداد المخطط الدائم للحفظ والاستصلاح لسهل وادي مزاب:

بعد أن تم إنشاء القطاع المحفوظ لسهل وادي مزاب سنة 2005م قامت مديرية الثقافة لولاية غرداية بفتح مناقصة دولية لإعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاع المحفوظ لسهل وادي مزاب سنة 2009م، ورست المناقصة على مكتب الدراسات URBAT فرع غرداية، ليباشر مكتب الدراسات إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب، حيث قسمت الدراسة إلى أربعة مراحل على النحو التالي:

1- المعاينة والتدابير الاستعجالية

2- البيانات والمصدر التاريخي

3- حالة الحفظ والتشخيص

4- مخطط الحماية

صادف هذا التوقيت خروج المنطقة من أحداث فيضانات غرداية بتاريخ 01 أكتوبر 2008م وما خلفته من خسائر بشرية ومادية إلى جانب تلك الأضرار التي لحقت بالمتعلقات الثقافية بالمنطقة، حيث شكلت عائقا في سير الدراسة وصعبت من عمل مكتب الدراسات URBAT ، إلى جانب أن المنطقة في هذا التوقيت عرفت حركة تعمير غير مسبقة لإصلاح ما أفسدته الفيضانات لتصبح ورشة مفتوحة وعلى جميع الأصعدة، حيث مس النشاط التجارة والصناعة والمناجم وخاصة العمران، فقد شهدت المنطقة مشاريع كثيرة وكبرى داخل حدود القطاع المحفوظ كتلك المشاريع الإسكانية على حواف الوادي كمنطقة بوهراوة مثلا والتي شهدت تشييد أحياء سكنية برمتها إلى جانب الهياكل والملاحق التابعة لها وشبكة الطرق، والتي في كثير من الأحيان جاءت على حساب التراث الأثري في صورة النقوش الصخرية حتى قبل الفيضانات، والتي كانت محل معاينة وتحفظ من طرف ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته بداية من 2005م أي سنة إنشاء القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب.

تعود حيثيات القضية إلى اختيار منطقة بوهراوة لاستيعاب مشروع 450 مسكن اجتماعي، حيث قام الديوان بعملية مسح استباقي للموقع، خاصة بعد أن لاحظ طاقم الديوان وجود عدد كبير من النقوش المتناثرة على سطوح صخرية أفقية مواضعها

-القطاع المحفوظ سهل واد مزاب أمودجا-

أشكال رمزية مبهمة تشبه تلك الموجودة في بني يزقن وبابا السعد، ولم يكتف الديوان بالمعينة الميدانية بل قام بمراسلة الجهات المختصة ممثلة في مديرية التعمير وسجلت توصيات مهمة أوردتها في المراسلة رقم 05/263 المؤرخة في 2005/5/23 لتكون ملزمة لصاحب المشروع ويعمل على تطبيقها حماية لهذه المواقع الأثرية.

بعد أن لاحظ الديوان عدم جدية صاحب المشروع قام فريق متخصص بمعينة ميدانية للموقع وبناء على ذلك راسل مديرية التعمير والبناء لولاية غرداية بتاريخ 2006/7/29 تحت رقم 2006/549، وهذا بعد أن انطلقت الأشغال وتسجيل تجاوزات من صاحب المشروع أضرت بتلك النقوش، حيث كان يعتمد المقاول على اقتلاع الحجارة من تلك المواقع وتفرغ الردم بمحيطها، وتم إعداد تقرير حول الموضوع بعد المعينة الميدانية بتاريخ 2006/8/5 لموقع مشروع تجزئة 450 مسكن تساهمي بمنطقة بوهراوة.

أصبح المكان بعد كل هذا الوقت وإلى يومنا هذا حيا سكنيا زاد وتوسع ونمى بشكل سريع بعد أن دمر وأتلف تلك النقوش التي صارت في خبر كان، وهنا نجد أنفسنا أمام واقع مر تجتمع فيه كل المتناقضات في ظل غياب آلية فعالة لحماية التراث الثقافي.

تطلبت المرحلة الأولى والثانية من الدراسة وقتا طويلا خاصة المعينة والتدابير الاستعجالية وجمع البيانات والمصادر التاريخية، فحدود القطاع المحفوظ تشمل قصور العطف، بنورة، بني يزقن، مليكة وغرداية صعودا إلى غاية الضاية، إلى جانب النسيج العمراني الحديث في محيطهما، صعبت عملية رفع التفاصيل العمرانية لتعقيد العملية، كما أن المساحة الحقيقية للقطاع المحفوظ في حدود 157 كلم² بدل 52 كلم² التي يشار إليها، وقد تطلبت عملية التصديق على محتوى هذه المرحلة منح رخصة استثنائية من الوزارة للمصالح المحلية ربما للوقت، وما زاد الطينة بلة أن هذه الفترة شهدت حدثين مهمين الأول يخص أحداث العنف بالمنطقة والتي امتدت من 2012م إلى 2015م وكان من بين أسبابها صراع العقار، إلى جانب موت المهندس المعماري المؤهل والذي كلف من طرف وزارة الثقافة بمتابعة سير الدراسة ومرافقة مكتب الدراسات، ونقصد بذلك المهندس المرحوم عبد العزيز بجاجة سنة 2014م، ليتم تكليف المهندسة حاوي سميرة بدلا عنه سنة 2015م وكلها أمور ساهمت في تعطيل سير المرحلة الأولى من الدراسة، وقد برر مكتب الدراسات هذا التأخير بالأسباب السابق ذكرها بعد ما شارفت مديرية الثقافة على فسخ العقد، وفي نهاية المطاف أبقى على مكتب الدراسات URBAT لمواصلة العملية وهنا تطرح علامة استفهام عن الصيغة القانونية التي استندت عليها مديرية الثقافة صاحبة المشروع للاستمرار وعدم تعويض مكتب الدراسات بآخر كما هو معمول به في قانون الصفقات.

استأنف مكتب الدراسات المرحلة الثانية بداية من سنة 2016م لينتهي من المرحلة الأخيرة للدراسة سنة 2019م، وهنا طرحت إشكالية المصادقة على المخطط الدائم تبعا للتحفظات التي سجلت على المخطط خاصة من طرف الديوان

الذي يستشار وجوبا، إلى جانب تحفظات الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة والتي تخولها المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 323-03 إمكانية الاستشارة وجوبا كونها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعمل على حماية الممتلكات الثقافية وتأمينها.

نطرح إشكال التأخير مرة أخرى فمديرية الثقافة لم تتخذ أي إجراء لفك الارتباط مع مكتب الدراسات المكلف بعد كل هذا التأخير، ليشهد وادي مزاب خلال هذه الفترة وإلى يومنا هذا غياب آلية لحماية القطاع المحفوظ، باستثناء تلك الجهود والاجتهادات التي يقوم بها ديوان حماية وترقية وادي ميزاب انطلاقا من المهام الموكلة إليه وبصفته عضوا في لجنة التعمير بصفة استشارية، فقد أخذت بعض مقترحاته بعين الاعتبار وسجل تجاهل الكثير منها في تجاوز وعدم اكتراث بالنصوص القانونية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمشاريع العمرانية، والأخطر من هذا وذاك البناء الفوضوي والذي لا يخضع لأي رقابة قانونية، فالأكيد أن الدراسة وبما أعدته من خرائط ورفوعات وتشخيص وكذلك توجيهات قبل كل هذه السنوات تختلف عن الحال الراهن لوادي مزاب.

يطرح إشكال آخر غير إشكال إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاع المحفوظ لسهل وادي مزاب وهو في حال إنشاء فرع للوكالة الوطنية بالمنطقة كيف سيكون مصير ديوان سهل وادي مزاب وترقيته وما الفائدة من وجوده خاصة وأن مهام كلتا المؤسساتين تكاد تكون متطابقة وهل سيكون هناك تداخل وتضارب في الصلاحيات أم أن الوزارة مقبلة على فك أو إعادة تأهيل الديون ليكون مثالا حظيرة وطنية لمنطقة غرداية.

7. الحلول والاقتراحات:

في هذا الصدد نود أن نطرح بعض الحلول والمقترحات لتدارك هذا التأخير ومحاولة كبح التجاوزات في حق الممتلكات الثقافية لوادي مزاب وهذا من خلال ما يلي:

- التسريع في انجاز المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب من خلال تبني والتكفل بالتحفظات التي تقدم بها كل من الديوان والوكالة،

- التفكير جديا في تقسيم سهل وادي مزاب إلى منطقتين على الأقل وبالتالي تقسيم المخطط حسب المناطق وهذا للتحكم في المساحة الشاسعة للوادي مزاب،

- الالتزام بالمواعيد وفق ما تنص عليه دفاتر الشروط لتفادي تبعات كل تأخير سواء من الجانب الحماية أو من الجانب المالي لتكلفة المشروع

- محاولة تقليص مساحة القطاع المحفوظ وفقا لمعايير مقبولة وليس تعسفيا ويمكن الاستعانة بأمرين اثنين الأول يخص المسح الأثري للمنطقة لتحديد مناطق تواجد الممتلكات الثقافية في صورة المواقع أو المعالم والأمر الثاني بتطبيق مبدأ مجال الرؤية والحفاظ على المناظر الطبيعية.

- وقف كل نشاط عمراني لا يستند إلى ترخيص قانوني مهما كان خاصة البناءات الفوضوية، والأخذ بملاحظات وتوجيهات ديوان حماية وترقية سهل وادي ميزاب

-القطاع المحفوظ سهل واد مزاب أنموذجا-

- التفكير جديا في إعادة تأهيل ديوان حماية وادي مزاب وترقيته إلى حظيرة وطنية تشمل مناطق خارج وادي مزاب مثل متيللي المنبعة القرارة بريان .. إلخ تزامنا مع إنشاء فرع الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة بوادي مزاب،
- محاولة التوفيق بين حماية الممتلكات الثقافية والتنمية المستدامة بالمنطقة من خلال إيجاد بدائل للوعاء العقاري المؤهل لاستيعاب المشاريع الجديدة خارج حدود القطاع المحفوظ في مقابل بعث النشاط السياحي والحرفي داخل حدود القطاع المحفوظ،
- إشراك المواطن والجمعيات في رسم خارطة طريق لحماية التراث الثقافي بالمنطقة والإنصات لمتطلباته بشكل توافقي بين متطلبات الحماية والتمدن،
- التنسيق والتكامل بين المصالح والهيئات والمؤسسات العمومية والتكوين الجيد في المادة القانونية لكل قطاع خاصة تلك المواد التي لها صلة بحماية التراث والمحافظة عليه،
- التفكير في إنشاء مرصد خاص بالأخطار الكبرى التي تتهدد التراث الثقافي سواء تلك التي تخص المنطقة أو تلك الأخطار الإقليمية خاصة في ظل تنامي عملية السطو على التراث الثقافي الوطني،
- يجب التفكير في فتح المجال أمام مكاتب دراسات متخصصة والتي لها الإمكانيات البشرية المؤهلة والموارد المادية الكافية والوسائل والأدوات المتخصصة.

8. خاتمة:

أظهرت الدراسة السابقة أهمية الحماية القانونية للتراث الثقافي المادي و لاسيما التي تدخل في حيز القطاعات المحفوظة ، إلا أن هذه الحماية يلزمها آليات قانونية فعالة و تكون ذات طابع إستعجالي و ذلك إستجابة لطبيعة القطاعات المحفوظة و قد بين النموذج السابق (القطاع المحفوظ لسهل واد مزاب) صعوبة وضع المخطط الدائم للحفظ (PPSMVSS)و الذي مر عليه 17 سنة منذ تصنيفه كقطاع محفوظ دون ظهور مخطط الحفظ الدائم الذي يعتبر الآلية الفعالة لحماية هذا التراث ، و هذا راجع في حقيقته لسببين رئيسيين الأول يتمثل في الظروف القاهرة مثل الفيضان و إنعدام الأمن لفترة و السبب الثاني يتمثل في التدخل البشري داخل مجال القطاع المحفوظ دون تراخيص و كذلك عدم وجود تنسيق بين المؤسسات المعنية ، ولد ذكرنا جملة من الاقتراحات و الحلول و التي من أهمها وجوب التنسيق بين المصالح والهيئات والمؤسسات العمومية و المساهمة في زيادة الثقافة القانونية المتعلقة بحماية التراث بالنسبة لمنتسبي هذه المؤسسات بصفة خاصة و المواطن بصفة عامة ، و كذلك إنشاء مرصد خاص بالأخطار الكبرى التي تتهدد التراث الثقافي ، تجنب المشاريع الكبرى التنموية داخل مجال القطاع المحفوظ هذا مع أهمية مراجعة القوانين المتعلقة بحماية التراث الثقافي و تعديلها وفق متطلبات العصر .

الملاحق:



آلية إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة بين النص والواقع

-القطاع المحفوظ سهل واد مزاب أنموذجا-

الخارطة رقم 1: حدود القطاع المحفوظ لسهل وادي مزاب



الصورة رقم 2: الوضع الراهن بعد الانتهاء من المشروع

الصورة رقم 1: المساحة المرشحة لاستيعاب مشروع

450 مسكن قبل تجسيد المشروع



الصورة رقم 4: نقوش صخرية بجوار المباني السكنية



الصورة رقم 3: موقع المشروع بالنسبة لقصر غرداية

*المؤلف المرسل

¹. Marth et Edmond Gouvion ; **Kharidjisme : Monographie du M'zab**, imprimerie Vigie Marocaine, Casablanca, 1926, p: 175.

². Marcel Mercier; **La civilisation Urbaine au M'Zab. Ghardaïa la mystérieuse**. Editions P et G. SOU BIRON. Alger. 1932, p. 30.

³. وزارة الثقافة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، مرسوم تنفيذي، رقم 05-209 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2005م، يتضمن إنشاء القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب، الجريدة الرسمية ، عدد رقم 39، الصادر بتاريخ 05 يونيو 2005م، ص: 11.

⁴. بالحاج معروف، **العمارة الدينية الإباضية بمنطقة وادي ميزاب**، أطروحة دكتوراه دولة في تاريخ العمارة الإسلامية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية مارس 2002، ص: 50.

للمزيد ينظر :

Pierre Roffo; **Contribution à l'Etude de la préhistoire du Sahara septentrional**, Ancienne Imprimerie, Alger. 1934.

⁵. يوسف بن بكير الحاج سعيد، **تاريخ بني ميزاب**، المطبعة العربية، غرداية، 1992، ص: 10.

⁶. بالحاج معروف، المرجع السابق، ص: 50.

⁷. H. L'hôte; **Les secret du Sahara**, le monde colonial illustré, 1934, pp. 186-189.

نقلا عن: محمد الصغير غانم، مواقع وحضارات ما قبل التاريخ في بلاد المغرب القديم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003، ص: 45.

⁸. ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، فن ما قبل التاريخ بولاية غرداية من خلال التقارير العلمية المختلفة، غرداية، الجزائر، 2019م، ص: 07.

⁹. Marth et Edmond Gouvion; Op. Cit. p: 217.

¹⁰. Berbrugger, Les Romains dans le sud de l'Algérie, observations archéologique sur les Oasis méridionales du Sahara Algérien (MZAB), **Revue Africain**, n° 10, 1858, pp: 298-300.

¹¹. عبد الرحمان ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مر. سهيل زكار، ج. 1، و ج. 7، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2000، ص: 59.

¹². إبراهيم مطياز، **تاريخ بني مزاب**، مخ. (نسخة مصورة)، ص: 7.

¹³. علي يحي معمر، **الإباضية في الجزائر**، صح. أحمد عمر أوبيكه، ج. 2، المطبعة العربية، غرداية، ص: 448.

¹⁴. إبراهيم محمد طلاي، **مزاب بلد كفاح: دراسة سياسية اجتماعية**، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1970، ص: 20.

¹⁵. إبراهيم مطياز، المصدر السابق، ص: 11.

¹⁶. علي يحي معمر، المرجع السابق، ص: 436.

¹⁷. إبراهيم مطياز، المصدر السابق، ص: 72.

للمزيد ينظر: يوسف بن بكير الحاج سعيد، **تاريخ بني ميزاب**، ط. 2، المطبعة العربية، غرداية، 2006، ص: 20.

¹⁸. إبراهيم مطياز، المصدر السابق، ص: 42.

¹⁹. يوسف بن بكير الحاج سعيد، **تاريخ بني ميزاب**، ط. 1، مرجع السابق، ص: 27.

²⁰. إبراهيم محمد طلاي، المرجع السابق، ص: 18.

²¹. يوسف بن بكير الحاج سعيد، **تاريخ بني ميزاب**، ط. 1، مرجع السابق، ص: 27.

²². Marth et Edmond Gouvion; Op. Cit. p: 228.

²³. صالح اسماوي، **نظام العزابة ودوره في الحياة الاجتماعية والثقافية بوادي ميزاب**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة (تاريخ)، جامعة الجزائر، 1986، ص: 15.

²⁴. Claude Pavard; **Lumière du M'Zab**, Edition DELROISSE. Paris. France, p: 12.

²⁵. بكير سعيد أعوش، **وادي ميزاب في ظل الحضارة الإسلامية: دينيا، تاريخيا، اجتماعيا**، المطبعة العربية، غرداية، 1991، ص: 66.

²⁶. Claude Pavard; Op. Cit. p: 20.

²⁷. يوسف بن بكير الحاج سعيد، **تاريخ بني ميزاب**، ط. 1، مرجع سابق، ص: 22.

²⁸. بكير سعيد أعوش، المرجع السابق، ص: 68.

²⁹. يوسف بن بكير الحاج سعيد، **تاريخ بني ميزاب**، ط. 1، مرجع السابق، ص: 23.

³⁰. بكير سعيد أعوش، المرجع السابق، ص: 69.

³¹. إبراهيم محمد طلاي، المرجع السابق، ص: 18.

³². يوسف بن بكير الحاج سعيد، **تاريخ بني ميزاب**، ط. 1، مرجع السابق، ص: 22.

³³. علي يحي معمر، المرجع السابق، ص: 428.

³⁴. يوسف بن بكير الحاج سعيد، **تاريخ بني ميزاب**، ط. 2، مرجع السابق، ص: 113.

35. وزارة الثقافة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، قانون، رقم 04-98 الصادر بتاريخ 15 يونيو 1998م، يتعلق بحماية التراث الثقافي، **الجريدة الرسمية**، عدد رقم 44، الصادر بتاريخ 17 يونيو 1998م، الصفحات: 10.
36. وزارة الثقافة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، مرسوم تنفيذي، رقم 03-324 الصادر بتاريخ 05 أكتوبر 2003م، يتضمن كفايات إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، **الجريدة الرسمية**، عدد رقم 60، الصادر بتاريخ 08 أكتوبر 2003م، ص: 18.
37. وزارة الثقافة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، مرسوم تنفيذي، رقم 03-322 الصادر بتاريخ 05 أكتوبر 2003م، يتضمن ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية، **الجريدة الرسمية**، عدد رقم 60، الصادر بتاريخ 08 أكتوبر 2003م، ص: 12.
38. وزارة الثقافة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، مرسوم تنفيذي، رقم 03-324، مرجع سابق، ص: 14.
39. وزارة الثقافة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، مرسوم تنفيذي، رقم 03-324، مرجع سابق، ص: 15-16.
40. وزارة الثقافة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، مرسوم تنفيذي، رقم 11-02 الصادر بتاريخ 05 يناير 2011م، يتضمن إنشاء وكالة وطنية للقطاعات المحفوظة وتحديد تنظيمها وسيورها، **الجريدة الرسمية**، عدد رقم 01، الصادر بتاريخ 09 يناير 2011م، ص: 17.
41. وزارة الثقافة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، مرسوم تنفيذي، رقم 11-01 الصادر بتاريخ 05 يناير 2011م، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 03-324 والمتضمن كفايات إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، **الجريدة الرسمية**، عدد رقم 01، الصادر بتاريخ 09 يناير 2011م، ص: 16.

قائمة المراجع:

- ✓ إبراهيم محمد طلاي، **مزاب بلد كفاح: دراسة سياسية اجتماعية**، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1970.
- ✓ إبراهيم مطياز، **تاريخ بني مزاب**، مخ. (نسخة مصورة).
- ✓ بالحاج معروف، **العمارة الدينية الإباضية بمنطقة وادي ميزاب**، أطروحة دكتوراه دولة في تاريخ العمارة الإسلامية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية مارس 2002.
- ✓ بكير سعيد أعوش، **وادي ميزاب في ظل الحضارة الإسلامية: دينيا، تاريخيا، اجتماعيا**، المطبعة العربية، غرداية، 1991.
- ✓ ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، فن ما قبل التاريخ بولاية غرداية من خلال التقارير العلمية المختلفة، غرداية، الجزائر، 2019م.
- ✓ صالح اسماعيل، **نظام العزابة ودوره في الحياة الاجتماعية والثقافية بوادي ميزاب**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة (تاريخ)، جامعة الجزائر، 1986.
- ✓ عبد الرحمان ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مر. سهيل زكار، ج. 1، و ج. 7، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2000.
- ✓ علي يحيى معمر، **الإباضية في الجزائر**، صح. أحمد عمر أويكه، ج. 2، المطبعة العربية، غرداية.

✓ محمد الصغير غانم، مواقع وحضارات ما قبل التاريخ في بلاد المغرب القديم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003.

✓ وزارة الثقافة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، مرسوم تنفيذي، رقم 05-209 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2005م، يتضمن إنشاء القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب، **الجريدة الرسمية**، عدد رقم 39، الصادر بتاريخ 05 يونيو 2005م.

✓ وزارة الثقافة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، قانون، رقم 04-98 الصادر بتاريخ 15 يونيو 1998م، يتعلق بحماية التراث الثقافي، **الجريدة الرسمية**، عدد رقم 44، الصادر بتاريخ 17 يونيو 1998م.

✓ وزارة الثقافة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، مرسوم تنفيذي، رقم 03-324 الصادر بتاريخ 05 أكتوبر 2003م، يتضمن كفاءات إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، **الجريدة الرسمية**، عدد رقم 60، الصادر بتاريخ 08 أكتوبر 2003م.

✓ وزارة الثقافة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، مرسوم تنفيذي، رقم 03-322 الصادر بتاريخ 05 أكتوبر 2003م، يتضمن ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية، **الجريدة الرسمية**، عدد رقم 60، الصادر بتاريخ 08 أكتوبر 2003م.

✓ وزارة الثقافة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، مرسوم تنفيذي، رقم 11-02 الصادر بتاريخ 05 يناير 2011م، يتضمن إنشاء وكالة وطنية للقطاعات المحفوظة وتحديد تنظيمها وسيورها، **الجريدة الرسمية**، عدد رقم 01، الصادر بتاريخ 09 يناير 2011م.

✓ وزارة الثقافة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، مرسوم تنفيذي، رقم 11-01 الصادر بتاريخ 05 يناير 2011م، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-324 والمتضمن كفاءات إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، **الجريدة الرسمية**، عدد رقم 01، الصادر بتاريخ 09 يناير 2011م.

✓ يوسف بن بكير الحاج سعيد، تاريخ بني ميزاب، المطبعة العربية، غرداية، 1992.

✓ يوسف بن بكير الحاج سعيد، تاريخ بني ميزاب، ط. 2، المطبعة العربية، غرداية، 2006.

- ✓ Berbrugger, Les Romains dans le sud de l'Algérie, observations archéologique sur les Oasis méridionales du Sahara Algérien (MZAB), **Revue Africain**, n° 10, 1858.
- ✓ Claude Pavard; **Lumière du M'Zab**, Edition DELROISSE. Paris. France.
- ✓ H. L'hote; **Les secret du Sahara**, le monde colonial illustré, 1934.
- ✓ Marcel Mercier; **La civilisation Urbaine au M'Zab. Ghardaïa la mystérieuse**. Editions P et G. SOU BIRON. Alger. 1932, p. 30.
- ✓ Marth et Edmond Gouvion; **Kharidjisme : Monographie du M'zab**, imprimerie Vigie Marocaine, Casablanca, 1926, p: 175.

آلية إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة بين النص والواقع

-القطاع المحفوظ سهل واد مزاب أنموذجا-

- ✓ Pierre Roffo; **Contribution à l'Etude de la préhistoire du Sahara septentrional**, Ancienne Imprimerie, Alger. 1934.